ما يصح بين المتصلين من الاتصال الدافع للاثنينية وبالعكس اى يصح
بين المنفصلين ما يصح بين المتباينين من الانفكاك الرافع للاتحاد فيلزم
جواز الانقسام الانفكاكي في تلك الاجزاء وثبت الهيولى لانا نقول كل واحد منهما
لم لا يجوز ان يكون الجسم مركبا من اجزاء متخالفة بالماهية فلا يصح على
احدها ما يصح على الآخر قيل الجسم ينقسم اليها فطبيعة الجسمية في
الكل واحدة قلت جاز ان يكون اشتراكها عرضيا او جنسيا او
متشخصة بتشخصات ءابية عن الانفكاك قيل عليه فيكون تلك
الاجزاء نظرا الى طبيعتها قابلة للانفكاك لكن عاقها عنه تكل عايق خارجي
وذلك لا ينافي عرضيا كما في الفلك وكون تلك الاجزاء قابلة للاتصال و
الانفصال فلا تثبت الهيولى وان سلم اتصال الجسم فلم لا يجوز ان يقال
هو وحدة الجسم والانفصال هو التعدد وهما عارضان متعاقبان على
الجسم والقابل لهما الجسم ولا يلزم تركب الجسم من الهيولى والصورة قيل
في دفعه الجسم المعين لا يبقى مع التعدد ضرورة انتفاء الهوية الخاصة والقابل
يبقى مع المقبول قلت لا نم انتفاء المعين وانما يلزم ان لو كان الاتصال
المعين المعدوم جزءا من متشخصاته لكنه ممنوع فرع على تركب الجسم من الهيولى
والصورة فالولا الصورة لا تنفك عن الهيولى لانها لا تنفك عن التناهي
لما سبق من تناهي الامتدادات الجسمانية والشكل لان كل متناه
متشكل والموجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شيء من لوازمها و
لا ما هو الجزء الكل فيهما اى في التناهي والشكل لاشتراكها في الصورة
الجسمية الموجبة لذلك ولا الفاعل اى المفارق والا لاستغنت
الصورة بالانفعال وقبول الفصل والوصل لان المغايرة بين الاجسام
لا تتصور الا بانفصال بعضها عن بعض واتصال بعضها ببعض
واللازم باطل لما مر من ان قبول الانفعال والفصل والوصل من
لواحق المادة فهو اى الموجب للتناهي والشكل هو القابل اى الهيولى بما فيه
من الصفات اى الاستعدادات المختلفة فثبت ان الصورة

لا تنفك عن الهيولى ولانها دليل ثان على ان الصورة لا تنفك عن الهيولى
ويقرره ان الصورة قابلة للقسمة الوهمية ابدا لما مر في نفي الجزء و
كل ما قبل الوهمية قبل الانفكاكية لما سبق في السؤال وكل ما قبل الانفكاك
فله مادة لما سبق في اثبات الهيولى على ما سبق تقرير هذه المقدمات
ولا الهيولى عنها اى لا تنفك الهيولى عن الصورة لانها لو تجردت
ذات وضع اى قابلة للاشارة الحسية بان يقال هاهنا او هناك
وانقسمت في جميع الجهات كان جسما اذ لا نعني بالجسم الا ذا وضع
يقبل القسمة في جميع الجهات والا كانت نقطة او خطا او سطحا لانها
ان لم يقبل القسمة في جميعها فان لم يقبل في شيء من الجهات فالاول
وان قبلها في جهة فالثاني والا فالثالث والتالي باطل لان الهيولى
شيء منها اقول كلا الملازمتين ممنوعة فان الجسم الطبيعي مركب من الهيولى
والصورة فلا يكون الهيولى المجردة عن الصورة جسما طبيعيا والجسم الطبيعي
التعليمي والثلثة الباقية اعراض فلا يكون الهيولى التي هي جوهر شيئا منها
ولو تجردت بغير ذات وضع فاذا لحقها الصورة يصير ذات وضع مخصوص
والا لما كانت في حيز من الاحياز او كانت في جميع الاحياز وكلاهما ظاهر
البطلان بامكان عروضها مع امكان غير ذلك الوضع فترجح الحاصل بلا مرجح
وللقائل ان يقول لا يلزم من الدليل الا ان الهيولى المجردة يستحيل اقترانها
بالصورة لا انه لا يجوز خلو الهيولى عن الصورة مطلقا فان قلت اذا ثبت
ان الهيولى المجردة لا تقترن بالصورة انعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما
يقترن بالصورة لا يكون هيولى مجردة وهيولى الاجسام مقترنة بالصورة
فلا تتجرد عنها قلت البحث وان وقع في اجزاء الجسم لكن دعواهم استحالة تجرد
الهيولى مطلقا فلا بد في تكميل الدليل واذا ثبت ان شيئا ما منها يكون مقترنة
بالصورة لا تتجرد عنها يلزم استحالة تجردها مطلقا اذ لو امكن ولا شك
ان اقتران الصورة بها ممكن ايضا والا ما قارنت ابدا لزم امكان التجرد
مع امكان الاقتران وذلك يستلزم لامكان التجرد اذ التجرد مع الاقتران

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)